

افتتاحية 15 تشرين الثاني 2011 - نساء عراقيات

في آب احتفى محرك البحث غوغل بالذكرى الـ 88 لمولد شاعرة العراق المعروفة نازك الملائكة. وفي أيلول، منحت جائزة شون ماكبرايد الدولية للسلام لعام 2011 للناشطة في حقوق الانسان هناء إدوار. ووصفت كلتا السيدتين بالشجاعة والريادة. وفي تشرين الأول، أوردت وسائل الاعلام خبر محاولة اغتيال النائب عن كتلة الأحرار (التيار الصدري) في البرلمان مها الدوري. في تموز تسببت تصريحات النائب أشواق الجاف بجدل عندما صرحت ثم تراجعت عن تصريحاتها حول وجود اعتداءات جنسية في الإصلاحات. وفي تشرين الأول، حدث جدل آخر عقب الدفع باسم النائب في البرلمان السيدة عتاب الدوري كمرشحة محتملة لتولي منصب وزير الدفاع.

ولم تحظى قضايا أخرى بنفس التغطية مثل الأسئلة الهامة التي تدور حول حقوق المرأة، ومن بينها نقص الصلاحيات الممنوحة لوزارة الدولة لشؤون المرأة.

انضم العراق إلى معاهدة الأمم المتحدة لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد النساء عام 1986 مع إبداء بعض التحفظات. وفي عام 2011، أصدر البرلمان العراقي قانوناً ألغى بموجبه تحفظات العراق على المعاهدة. ولكن الانضمام وإلغاء التعهدات لم يفتح الأبواب في وجه النساء. والنساء موجودات في البرلمان بسبب المادة 47 من الدستور العراقي التي تنص على وجود نسبة من التمثيل النسائي لا تقل عن ربع أعضاء مجلس النواب. ومع ذلك فإن نسبة الـ 25% التي حظيت بها النساء في البرلمان لم تجبر حكومة المالكي على منح امرأة واحدة منصباً رفيعاً في الحكومة عند تشكيل حكومته أواخر العام 2010. وبالفعل فإن المرأة الوحيدة الموجودة حالياً في الحكومة هي وزيرة الدولة لشؤون المرأة، ووزيرة بلا حقيبة.

التمثيل النسائي في الحكومة العراقية الحالية

تراجع عدد النساء الوزيرات في الحكومة العراقية باستمرار في كل مرة تم فيها تشكيل حكومة جديدة منذ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003. فكان هناك 6 وزيرات في الحكومة المؤقتة عام 2005، بينما لا يوجد إلا وزيرة واحدة في الحكومة الحالية بالرغم من اعتراض النساء النواب في البرلمان.

والوزيرة الوحيدة الموجودة الدكتور ابتهاج القاصد هي نظرياً مسؤولة عن شؤون المرأة، وهو ملف ضخم وهام في العراق نظراً لتقديرات بعض المنظمات الدولية التي تقول بوجود امرأة مسؤولة كلياً عن العائلة من بين كل عشرة عوائل، ومع ذلك فالدكتورة القاصد وزيرة بلا حقيبة. وحسب كلام قائده بنفسها لا تملك وزارة شؤون المرأة سلطة على دائرة رعاية المرأة أو زيادة مخصصات الأرامل. والوزيرة الحاصلة على شهادة الدكتوراه في اللغة العربية ولها عدة مؤلفات تلخص وزارتها بالقول أنها ليست أكثر من مكتب تنفيذي استشاري يميزانية محدودة ومن دون صلاحيات لتنفيذ القرارات أو الفعاليات. وكانت الوزيرة السابقة قد استقالت من منصبها للأسباب نفسها: انعدام الصلاحيات ونقص الميزانية.

بعض الجهات تلوم الأحزاب السياسية على تراجع قوة النساء في الحكومة العراقية، مؤكدة أن هذه الأحزاب قد فشلت في فهم حقوق النساء بشكل تام خارج إطار الرؤية التقليدية. بينما يلوم آخرون النساء الموجودات في مناصب تسمح لهن بإحداث التغيير، ولكنهن يمتنعن عن ذلك. وبالفعل فقد لاحظ المجتمع المدني العراقي أن البرلمانيات يدافعن بشكل كلي عن مواقف كتلهن السياسية، إلا أنهن لا يحاربن بالقوة نفسها دفاعاً عن حقوق المرأة، فيما عدا مناسبة وحيدة عندما طلبن من المالكي منح مناصب رفيعة للنساء في حكومته.

المواقف السياسية والنساء النواب

عند محاولة اغتيالها في تشرين الأول، أكدت النائب مها الدوري أنها تلقت تهديدات سابقة لإخافتها وثنيها عن مواقفها. بدوره اتهم التيار الصدري القوات الأمريكية بمحاولة استهداف النائب الدوري. قبل ذلك بشهر، كانت الدوري قد دعت إلى إلقاء القبض واعتقال الضباط ومحاكمة المسؤولين عن حماية منطقة النخيب التي حدثت فيها جريمة قتل ركاب الحافلة من الحجاج الشيعة. وقبل ذلك، وصفت النائب الدوري ميناء مبارك المثير للجدل بأنه ميناء أمريكي يتم بناؤه كجزء من مؤامرة أمريكية تستهدف الشعب العراقي.

بالرغم من أهمية المواقف القوية التي اتخذتها النائب مها الدوري في الساحة السياسية، إلا أن هذه المواقف تمثل كلياً مواقف التيار الذي تنتمي إليه. كما أن الكلام نفسه رده نظراً لها في البرلمان كما رده آخرون من تيارات سياسية أخرى، مما يلغي الفرق فيما إذا كان القائل رجلاً أو سيدة.

نائب أخرى هي السيدة أشواق الجاف من التحالف الكردستاني شنت هجوماً على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتجاهلها جرائم اغتصاب واعتداءات جنسية تعرض لها الفتيات في دور الأيتام والإصلاحات. وبعد أسبوع فقط، تراجعت النائب الجاف عن تصريحاتها نافية أن يكون لديها أي أدلة على حدوث عمليات اغتصاب في دور الأيتام، وذهبت إلى حد اتهام وسائل الاعلام بتحريف

كلامها. وقالت الجاف أنها ستقاضي وسائل الاعلام التي -حسب قولها- وظفت تصريحاتها لأغراض سياسية من أجل الاساءة إلى الحكومة. من جهة أخرى قالت بعض الفتيات في بعض من الاصلاحيات المذكورة بأنهن سيرفعن دعوى قضائية على النائب الجاف لأن الجرائم المزعومة التي تحدثت عنها تسببت لهن بالإهانة.

سواء كانت الاتهامات المذكورة صحيحة أم لا، فإن تراجع النائب الجاف عن تصريحاتها حول موضوع غاية في الحساسية فيما يخص التعامل مع النساء في العراق من أجل الدفاع عن سمعة الحكومة يوحي أيضاً بإعطاء الأولوية للكتلة السياسية على حساب رفع سوية الوعي حول قضايا خاصة بالمرأة من قبل امرأة نائب في البرلمان.

وبحسب تقرير لقناة العربية، فإن النساء النواب في البرلمان العراقي يوصفن بـ "صقور البرلمان" بسبب حضورهن المميز والقوي في عدة ملفات حساسة وهامة، بما في ذلك استجواب مفوضية الانتخابات. إلا أن الرائدات في المجتمع المدني يقنن ذلك إذ أنهن يعتبرن أن البرلمانيات لا يمثلن إلا كتلهن السياسية وليس حقوق المرأة في العراق. كتبت سندس عباس حسن رئيسة معهد المرأة القيادية السنة الماضية تقول أن "معظم البرلمانيات يرصدن ذات مفردات قيادات كتلهن، وإن كانت مضادة بشكل واضح لما تطمح النساء إلى تحقيقه." وتوضح أيضاً أن القيادات الحزبية تهيمن على أعضائها بشكل عام وعلى النساء بشكل خاص، مع عدم إشراك النساء في عملية صنع القرارات الهامة والحيوية.

اسم امرأة نائب في البرلمان مطروح لوزارة الدفاع؟

ومؤخراً عبرت النائب عتاب الدوري عن ثقتها في أن يوافق رئيس الوزراء نوري المالكي على توليها حقيبة الدفاع في حال تم ترشيحها من قبل القائمة العراقية. كما دعت قادة القائمة العراقية إلى ترشيحها لتولي هذه الحقيبة كونها تتمتع بالمهنية والكفاءة والقدرة على إدارة مثل هذه الوزارة.

إلا أن بعض القادة العسكريين حذروا من تولي امرأة لهذا المنصب الذي شغله الرجال لأكثر من 80 سنة.

من جهتها دعت النائب المستقلة صفية السهيل القائمة العراقية لترشيح الدوري للمنصب ودعت المالكي لتعيينها. وقالت السهيل أن الكتلة النسوية في مجلس النواب العراقي طالبت ومازالت تطالب بمناصب سيادية للنساء العراقيات، مشيرة إلى أن غياب النساء عن الحكومة يشكل انتهاكاً للديمقراطية.

من جهة أخرى صرح ممثلون عن التحالف الوطني أنهم لا يعترضون على ترشيح امرأة لمنصب وزير الدفاع شرط أن تتوفر فيها شروط الكفاءة والاستقلالية والمهنية وأن تكون من داخل المؤسسة. وبالتأكيد فإن الشرط المتعلق بالاستقلالية والآخر الذي يقول بأن تكون المرشحة للمنصب من داخل المؤسسة العسكرية لا ينطبقان على النائب عتاب الدوري.

وتعليقاً على مسألة الدفع باسم النائب الدوري إلى الواجهة، أعرب البعض عن اعتقادهم بأن العملية كلها مجرد مناورة سياسية من قبل القائمة العراقية وخاصة أن المالكي قد رفض عدة مرشحين قدمت العراقية أسماءهم لهذا المنصب واعتبر ائتلاف دولة القانون أن المسألة برمتها مجرد خطوة للضغط على المالكي ليتخذ قراراً بتعيين وزير للدفاع. وبالفعل إن كانت القائمة العراقية قد دفعت باسم امرأة كمرشح للمنصب من أجل التلاعب بالموضوع وتسديد نقطة لصالحها ضد رئيس الوزراء وحسب، فإن رئيسة معهد المرأة القيادية كانت على صواب عندما حذرت من استخدام قضايا المرأة "لتوجيه الرسائل بين الأطراف السياسية".

ضرورة توحيد الجبهة النسائية

وفي وسائل الاعلام أيضاً كانت هناء إدوار بسبب ترشيحها لتلقي جائزة شون ماكبرايد الدولية للسلام لعام 2011. وفي عناوين سابقة في حزيران 2011، كتبت وسائل الاعلام أن "الناشطة في حقوق الانسان هناء إدوار أحرجت المالكي" في مؤتمر لحقوق الانسان. فبعد إلقاء كلمته في المؤتمر، طالبت هناء إدوار المالكي بالاعتذار عن وصفه للمحتجين في ساحة التحرير بالـ "إرهابيين"، كما طالبت بإطلاق سراح المحتجين الأربعة الذين اعتقلتهم أجهزة الأمن فيما كانوا يحتجون ضد الفساد في الساحة. وكان الرد الوحيد عليها هو إخراجها من قاعة المؤتمر.

ولا تدافع إدوار عن حقوق الانسان وحسب، فهي أيضاً من مناصري حقوق المرأة. ولها نشاطات عديدة في مجال محو الأمية بين النساء ورفع سوية الوعي حول الحقوق القانونية للمرأة، والدعوة إلى المساواة بين الرجال والنساء.

تمثل الجائزة الممنوحة للناشطة إدوار الإيمان بكل النساء العراقيات كقوة دافعة قادرة على إحداث التغيير في المجتمع العراقي بشكل عام وفي مجال حقوق المرأة بشكل خاص.

ومثل إدوار، هناك المئات من الناشطات العراقيات في الخط الأول يطالبن بالتغيير ويدعين إلى العدل والمساواة، ويدافعن عن حقوق المرأة. ولكن تحقيق تقدم واضح وحقيقي في هذا المجال يعتمد على مساندة النساء المنخرطات في العملية السياسية له.

http://www.ncciraq.org/index.php?option=com_content&view=article&id=341&lang=en

Iraq's Female Face – NCCI Op-Ed 15 Nov-2011

In August, Google commemorated the 88th birthday of the well known Iraqi poetess Nazik al-Malaika. In September, the Sean McBride International Peace Award 2011 was granted to the human rights activist Hanaa Edwar. Both Iraqi women are described as brave pioneers. In October, the media reported the assassination attempt on the life of Member of Parliament (MP) Maha al-Douri from the Sadrist Party al-Ahrar. In July, MP Ms. Ashwaq al-Jaf caused a controversy by putting forward and later withdrawing a statement on sexual abuse committed at female juvenile rehabilitation centers. In October, more controversy followed the advancement of the name of Mrs. Itab al-Douri, a female MP, as a possible candidate to take over the Ministry of Defense.

Less coverage has been devoted to long-term questions regarding women's rights, such as the lack of jurisdiction given to the State Ministry for Women's Affairs.

Iraq acceded to the UN Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women in 1986 with reservations. In 2011, the Iraqi Parliament passed a law to cancel Iraq's reservations^[i] on the Convention. However, accession and cancelation of a reservation has far from opened all doors for women. Women are largely in parliament because of article 47 of the Iraqi Constitution, which states: "The elections law aims to achieve a percentage of women representation not less than one-quarter of the members of the Council of Representatives." However, the 25% acquired by women in the parliament did not force al-Maliki's government to include a single woman in a senior cabinet position upon forming his government late 2010. Indeed, the only woman currently present in the cabinet is the State Minister for Women Affairs, a minister with no portfolio.

The Female Representation in the Current Iraqi Government

The number of female ministers in the cabinet has been decreasing steadily in each round of government formation since the 2003 US-led invasion. The interim government of 2005 had six female ministers. Today's has only one female minister, despite objections by various female MPs.

The one remaining female minister, Dr. Ibtihal Qased is in theory given responsibility over women's affairs – a huge and important file in Iraq given the estimations by international organizations that 1 in 10 Iraqi households is headed by a woman^[ii], yet she is a minister with no portfolio. In her own words, the State Ministry of Women Affairs "has no jurisdiction over the directorate of women's welfare or increasing funds allocated to widows". The Minister, a Ph.D. holder in Arabic Language and author of several books, summarized by saying "the Ministry is no more than an executive-consultation bureau with a limited budget and no jurisdiction on implementing resolutions or activities". Her predecessor resigned for much the same reasons: lack of jurisdiction and insufficient budget.

Some blame the political parties for the decreasing power of women in the Iraqi Cabinet, confirming these parties have so far failed to fully understand women's rights outside the traditional views. Others blame women who are in positions to make a difference, yet don't. Indeed it has been noted by the Iraqi civil society that female parliamentarians fully defend the stances of the Parties they belong to, but do not equally fight for women's rights, except for the one occasion of asking for senior positions for women in al-Maliki's Cabinet.

Political Stances and Female MPs

Upon the attempt on her life in October, MP Maha al-Douri confirmed having received earlier threats to frighten her to back-off from her political positions. For its part, the Sadrist Party accused US troops of the attempt on al-Douri's life. A month earlier al-Douri had called for arresting and prosecuting the officers who were in charge of protecting al-Nakhib area, a Sunni-dominated Iraqi region where gunmen hijacked a bus and killed 22 Shiite pilgrims. Before that, she described the controversial Mubarak Port as an American port, being built as part of a US conspiracy against the Iraqi people.

Despite the importance of al-Douri's strong positions in politics, they fully represent those of her Party. The same was also voiced by her male counterparts in parliament as well as by others from other blocs [iii], making no difference when it was said by a female MP.

Another female MP, Ms. Ashwaq al-Jaf from the Kurdistan Coalition verbally attacked the Ministry of Labor and Social Affairs for ignoring or neglecting crimes of rape and sexual assaults to which girls at orphanages and juvenile rehabilitation centers were subjected. A week later, she backed off from her own statement, denied having any clues that rape was committed at orphanages, and went as far as accusing the media of misquoting her. Al-Jaf said she was going to file a law suit against the media which she claimed used her statement for political reasons to defame the government. Some of the girls at those mentioned rehabilitation centers said they were going to file a law suit against al-Jaf, as those allegations came as an insult.

Valid accusation or not, backing off from these statements on a topic of particular sensitivity to treatment of women in Iraq to defend the reputation of the government suggested yet again the prioritization of party politics over raising awareness about particular women's issues by a female parliamentarian.

According to al-Arabiya, female MPs are being described as "the Hawks of the Parliament" for taking the lead on several sensitive and critical files, including interrogating the Elections Commission. But leading females in the civil society say otherwise as they see that female MPs only represent their blocs, and not women's rights in Iraq. As Sondos Abas Hassan, Head of the Women Leadership Institute wrote last year, "most female MPs repeat the rhetoric of the leaders of their blocs, regardless whether or not these speeches are against what women aim to achieve." She clarified that the parties' leaderships dominate all members in general, women in particular, and they do not engage women in vital decision making.

A Female MP for a Defense Minister?

Even more recently, MP Itab al-Douri of al-Iraqiya List voiced confidence that Prime Minister Nuri al-Maliki would approve of her assuming the responsibility of the Ministry of Defense, if al-Iraqiya nominated her. She also called on the leaders of al-Iraqiya to nominate her as candidate for the Ministry of Defense, as she has the "professionalism, capacity and capability" of running such Ministry.

However, some military leaders warned against such move, particularly because she is a woman, pointing out this post has been filled by men for over 80 years.

Independent MP Ms. Safia al-Suhail called on both al-Iraqiya to nominate al-Douri and on PM al-Maliki to appoint her. Al-Suhail said the female bloc in the parliament continues to demand more sovereign posts for women in the government, indicating that it is a breach of "democracy" to keep women out of the cabinet.

Representatives of the rival National Coalition on the other hand have stated that they have no objections to having a woman nominated as Minister of Defense, but rightfully so, she has to be fully independent, have the necessary capacity to manage the security file and emerge from inside the institution. Certainly neither the first nor the last condition apply to al-Douri.

Others suggested that pushing al-Douri's name to the front was only a political maneuver by al-Iraqiya List in regard to this particular issue, especially since al-Maliki has rejected several nominations made by al-Iraqiya for the post. Al-Maliki's State of Law Coalition considered that the issue as a whole was merely a move to pressure al-Maliki to finally take a decision and appoint a minister. If indeed al-Iraqiya List nominated a woman for the post just to manipulate the issue and score against the Prime Minister, the Head of the Women Leadership Institute has had every right to warn against using women issues to "exchange messages among political parties".

A United Female Front Needed

Hanaa Edwar recently made headlines because of her nomination to receive the Sean McBride International Peace Award 2011. Previous media headlines in June 2011 read "Human Rights Activist Hanaa Edwar Embarrassed al-Maliki" at the UN Human Rights Conference. Immediately following his speech at the Conference held in Iraq, Edwar called on al-Maliki to apologize for describing activists who demonstrate in al-Tahriri Square as "terrorists" and release the four protestors who were detained by the Iraqi security services while they were protesting against corruption in the square. The only response was escorting Ms. Edwar out of the conference room.

Edwar is not only a human rights defender, but also a women's rights advocate. She has been very active in fighting illiteracy among women, leading awareness raising campaigns on the legal rights of women, and calling for equality between the sexes

The award given to Ms. Edwar signifies the belief in all Iraqi women as a moving force capable of making a difference both in the Iraqi society in general and Iraqi women's rights in particular.

Like Ms. Edwar, there are many female activists on the front line, demanding change, advocating for equity and equality and defending women's rights. However, real leverage and progress will only emerge with the support of women within the political process.

[i] <http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/reservations-country.htm>

[ii] IOM-Iraq Special Report on Female-Headed Households

[iii] http://en.aswataliraq.info/Default1.aspx?page=article_page&id=142813&l=1